سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بالسودان

أ.د . عواطف مصطفى عبد الحليم

جامعة الأحفاد للبنات- الخرطوم – السودان

خلفية تاريخية :

بدأ التعليم العالي في السودان بإنشاء مدرسة كتشنر الطبية في العشرينات من هذا القرن ، ثم المدارس العليا للآداب والعلوم والحقوق والزراعة والبيطرة (والتي أنشأت في الثلاثينيات).

وكانت كل واحدة من هذه الوحدات تتبع للمصلحة الحكومية التي أنشأتها وتولت أمر إدارتها والإشراف عليها . وفي الأربعينات وضعت كل هذه المؤسسات باستثناء مدرسة كتشنر الطبية تحت إدارة واحدة وهي كلية غردون التذكارية .

وقد تميزت هذه الفترة بارتباط التعليم العالي في السودان بالتعليم العالي في المملكة المتحدة ، حيث صارت كلية غردون بحلول عام 1951 م كلية جامعية منتسبة لجامعة لندن – إلى أن استقلت وأصبحت جامعة الخرطوم عام 1956 ، كذلك كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي أنشئت عام 1955م ، إضافة إلى بعض المعاهد المتخصصة التي أنشئت بالتعاون مع بعض الهيئات العالمية كمعهد الخرطوم الفني وكلية التمريض العالي .

إلا أن هذا النوع من التعليم كان يقابله نوع آخر من التعليم الديني مثله قيام معهد أم درمان العلمي (عام 1912) والذي تطور إلى جامعة أم درمان الإسلامية .

ولعل هذه الثنائية قد صاحبت التعليم العالي بالسودان إلى ما بعد الاستقلال وأفرزت ثنائية في الفكر والثقافة والأوضاع المهنية بين خريجي هذه المؤسسات .

لقد كان أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي في تلك الفترة (تحديداً عام 1955– 1956) لا يتجاوز 1633 طالباً وطالبة يشكل الذكور نسبة 95 % منهم ولم تشهد الفترة التي تلت استقلال السودان (عام 1956) توسعاً كبيراً في مؤسسات التعليم العالي ، بل ظل التعليم العام يتوسع دون أن يكون هناك توسع مقابل في التعليم العالي ، الأمر الذي أدى إلى وجود عنق زجاجة ضيق يمر به كل من أكمل مراحل التعليم العام . من ناحية أخرى أصبحت المؤسسات الجامعية القائمة تشكل صفوية أكاديمية وصفوية اجتماعية .

لقد أبرزت مسيرة التعليم العالي في العقدين اللذين تليا فترة الاستقلال عدداً من القضايا فرغما عن التزايد في أعداد التلاميذ المستوعبين في التعليم العالي ، حيث ارتفعت الأعداد من 500 . 348 طالباً وطالبة عام 1959 إلى960.000 طالباً وطالبة عام 1970م .

إلا أن نسبة الأمية ظلت مرتفعة جداً ، كذلك فإن الشريحة التي تستوعبها الجامعات لم يتجاوز الـ 11901 طالباً وطالبة عام 1974) بمعنى أن نسبة طلاب التعليم العالي إلى العدد الكلي من السكان لم يتجاوز الـ 0.07 % ، وهي نسبة ضئيلة جداً .

لقد بدا واضحاً خلال فترة السبعينات أن مؤسسات التعليم العالي الموجود آنذاك لا تفي باحتياجات البلاد من الخيرات في كافة المجالات خاصة وقد بدأ في تلك الحقبة اتجاه لإحداث طفرة تنموية تخرج بالمجتمع من دائرة الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث . من ثم جاءت سياسة إعادة تنظيم التعليم العالي عام 1975 – والتي تبعها إنشاء جامعتي جوبا والجزيرة . وقد أتضح التركيز على كليات الموارد والتنمية الريفية والكليات التطبيقية .

لقد أدى ذلك التطور إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها خروج الجامعات لأول مرة من عاصمة البلاد – الخرطوم – إلى الولايات الأخرى المحرومة (كجامعة جوبا) أو ذات الموارد (كجامعة الجزيرة) . أدى ذلك إلى بلورة الاتجاه الذي يدعو إلى ربط مؤسسات التعليم باحتياجات التنمية الفعلية .

وقد بدأت هذه الجامعات في الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات المجتمعات الريفية الموجودة بينها ، فمثلاً ينص قانون جامعة الجزيرة على أن تقوم الجامعة بدراسة البيئة السودانية وبوجه خاص البيئة الريفية والتعرف على قضاياها وإجراء البحوث حولها . إلا أننا نجد هذه الجامعات لم تضف من حيث عدد طلاب التعليم العالي ولفترة طويلة إلا أعداداً متواضعة من الطلاب ، فجامعة الجزيرة منذ بداية الدراسة فيها 1978 وحتى عام 1989 لم يتجاوز عدد طلابها 1000 طالباً وطالبة ، وبالتالي ظلت الفجوة كبيرة بين أعداد المتقدمين لامتحان الشهادة الثانوية وأعداد المستوعبين في مؤسسات التعليم العالي .

في الربع الأخير من عام 1989 تم تبني سياسات قصد أن تحدث نقلة كبيرة في بنية التعليم بالسودان ، فيما أصبح يشكل دعامات ثورة التعليم العالي بالسودان . وقد حاولت هذه السياسات أن تجمع بين الاتجاه الإنساني الذي يهدف لإتاحة التعليم العالي – كهدف في حد ذاته – لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ، والاتجاه البراجماتي الذي يربط بين التعليم العالي واحتياجات التنمية المادية في المجتمع وقد تمثلت التوجهات العامة لفلسفة ثورة التعليم العالي في السعي لتحقيق عدة أهداف على رأسها تأصيل التعليم العالي بحيث يراعى الخصائص المميزة لأهل السودان والنابعة من موروثاتهم الإسلامية والعربية والأفريقية وإعداد القيادات الفكرية في مجالات المعرفة الإنسانية التي لابد منها في بناء صرح النهضة العلمية والتركيز على البحوث التطبيقية ، وبسط المزيد من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للمواطنين ، وخدمة المجتمع بالمشاركة في جهود الدولة في مجال التخطيط والارتقاء بالإنتاج والإسهام في المجالس واللجان المتخصصة في قضايا التنمية .

جدول رقم (1)

أعداد المجالسين للشهادة العامة والناجحين والمتقدمين للتعليم العالي والمقبولين منهم للفترة 1980م إلى 1990م

السنة	الجالسون للامتحان	الناجحون	نسبة النجاح المئوية	المقبولون للجامعات	نسبة المقبولين من الناجحين للتعليم العالي الحكومي
1980-1981	60,048	33,469	55,7	4,261	12,7
1981-1982	66,070	38,519	58,3	4,151	10,8
1982-1983	70,575	41.306	58,3	4,088	9,9
1983-1984	74,506	48,880	65,6	5,248	10,7
1984-1985	79,844	54,666	68,5	4,528	8,3
85-86	85,679	57, 607	67,2	5,357	9,3
86-87	89,517	60,101	67,1	5,357	8,9
87-89	109.233	64.969	59,5	4,976	7,7
88-89	115,194	71.528	62,1	5,327	7.5
89-90	120,816	65,651	54,3	5,574	8,5

" وبناء على هذه السياسة فقد زادت أعداد الطلاب بالجامعات من 25750 طالباً وطالبة في العام الـــدراسي 90 / 1991م إلى 130048 طالباً وطالبة في العام الدراسي 1996/95م أي بنسبة 5.5 % تقريباً وإذا نظرنا إلى الزيادة في القبول في التخصصـــات التطبيقية نجد أنها زادت في الفترة من العام الدراسي 89 / 1990م إلى العام الدراســـي

1995/94م بنسبة 383 % بالنسبة لكليات الطب وبنسبة 293 % في كليات الهندسة وبنسبة 645 % لكليات الزراعة .

التعليم الأهلي :

رغماً عن هيمنة التعليم الحكومي على التعليم العالي بالسودان . أصبح التعليم الأهلي يشكل نسبة مقدرة من التعليم العالي (ثلاث جامعات وقرابة العشرين كلية ومعهد عالي) ولا تختلف هياكله التنظيمية كثيراً عن المؤسسات الحكومية ، حيث يوجد على رأس كل مؤسسة أهلية مجلس أمناء وتقع جميع مؤسسات التعليم العالي الأهلي تحت مظلة المجلس القومي للتعليم العالي وتخضع لأحكامه ، فالمجلس عن طريق إحدى لجانه (لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي) يصدق بقيام المؤسسات الأهلية ويجيز برامجها ومناهجها وشروط القبول لها ويتابع الأداء فيها .

تطور التعليم الأهلي في السودان :

عرف السودان التعليم الأهلي منذ فترة موغلة في القدم ، حيث عرفه في شكل تعليم في المسجد والخلوة ، حيث كان المسجد مقراً للعبادة والتوجيه وتعليم القراءة وتحفيظ القرآن وكل ما يتصل به من شؤون الدنيا والدين وكان لانشطار الخلوة عن المسجد أثر بعيد في انتشار التعليم في السودان لإمكان إقامة الخلوة في القرى الصغيرة ، ولما كانت الخلوة لا تستند على عون حكومي ، بل تعتمد أساساً على العون الذاتي دعامتها الشيوخ والأهالي ينفقون عليها من مواردهم الخاصة ، ثم تحولت إلى مؤسسة تعليمية حكومية في عهد دولة المهدية ، حتى جاء الحكم الثنائي فعادت أهلية مرة أخرى تعتمد على التعاون والمشاركة الشعبية الجماعية وقد ظل التعليم أهلياً في معظمه أبان فترة الاستعمار حيث جاء التعليم الأهلي النظامي نتاجاً للآتي :

- التخوف الذي أبداه المتعلمون عن سياسة الحكومة التعليمية 1623م .
- الوقوف ضد سياسة وخطة الحكومة الاستعمارية في بناء مدراس محددة لتأهيل الكوادر التي تسير دولاب الدولة الإداري .
- شعور أهل السودان بأهمية المدرسة التي تنقل للناشئة عبر المعلمين المفاهيم التربوية والأخلاقية والاجتماعية ، كما تنقل إليهم العلوم الأساسية .

وجاءت بعض النماذج الحية للتعليم الأهلي النظامي في مدرسة أم درمان الأهلية المتوسطة التي أنشئت في عام 1927 م حيث كانت معلماً بارزاً لبداية الجهد التطوعي لنشر التعليم الأهلي . ثم تليها مدرسة الأحفاد في عام 1929 ثم توسع التعليم الأهلي رأسياً حيث أنشئت مدرسة الأحفاد الثانوية عام 1943 م ومدرسة أم درمان الأهلية الثانوية في عام 1944 م ومدرسة المؤتمر الثانوي في عام 1950م – 1951م كما توسع التعليم الأهلي أفقياً بافتتاح المدارس الأهلية المتوسطة في العديد من مدن السودان مثل عطبرة ، القولد ، الفاشر ، سنجة ، الأبيض ، وعند نيل السودان لاستقلاله كانت عدد المدارس الأهلية تفوق عدد المدارس الحكومية .

إلا أن هذا الوضع لم يقدر له أن ينمو حينما أخذت الحكومات الوطنية تتوسع في إنشاء المدارس ، إضافة إلى ذلك أخذت تقوم بضم المدارس الأهلية إليها وإنشاء الفصول المعانة (فصول حكومية بالمدارس الأهلية إليها وإنشاء الفصول المعانة (فصول حكومية، وعقب الاستقلال رأت الحكومات الوطنية ضم تلك المدارس إلى وزارة المعارف آنذاك وقد كان من ضمن أسباب تلك القرارات شعور الدولة بمسئوليتها تجاه التعليم وأنه يجب أن يكون من أوليتها وعليه يجب الصرف المالي عليه من الخزينة العامة . وأيضاً كانت هناك مطالبة من الأساتذة العاملين بالمدارس الأهلية بمساواتهم برفاقهم العاملين بالمدارس الحكومية ، فرأت الدولة أنه من الأصوب والأيسر ضم هذه المدارس للدولة ، واستثنيت من هذا القرار المدارس التي رأت لجانها أن تستمر أهلية كما هي ، وقد كان من ضمن هذه المدارس التي رغبت في الاستمرار أهلية الأحفاد .

أنماط التعليم الأهلي في السودان :

ذكرنا أنفاً بأن فلسفة التعليم الأهلي في السودان قامت على مبدأ الخدمة الاجتماعية والمسئولية الوطنية وأن المدارس الأهلية أنشأتها لجان من المواطنين أخذوا على عاتقهم المبادرة والتعهد بهذه المسئولية .

وقد قامت كلية الأحفاد الجامعية للبنات عام 1966م وكلية أم درمان الأهلية عام 1986 على ذلك النسق القديم . فإن الأحفاد والأهلية يعتبران امتداداً طبيعياً لتاريخ التعليم الأهلي في السودان غير أنه مع بداية التسعينات أنشأت مؤسسات تعليم عالي أهلي جديدة قائمة على الملكية الفردية أو شراكة بين أفراد على نسق استثماري يرجى منه عائد مادي، إن الهدف الأساسي من وجود تعليم أهلي هو مساعدة الدولة في استيعاب الأعداد المؤهلة من الطلاب والذين لا يجدون أماكن في مؤسسات الدولية .

جدول (2)

الأعداد المخططة للقبول للأعوام الستة لثورة التعليم العالي للفترة من 90 / 91م

لمؤسسات التعليم العالي الأهلي 95 / 96م

الجامعـــــة	91 / 90	96 / 95
الأحفاد الجامعية	220	530
الخرطوم التطبيقية	105	260
أم درمان الأهلية	668	2360
المجمـــــوع	**993**	**1050**

في ضوء القراءات لثورة التعليم العالي الخاصة بتشجيع قيام وتوسيع مؤسسات التعليم العالي الأهلي تم تكوين لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي بقرار من المجلس

القومي للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 1990 لتقوم بدراسة وتقـويم المشـروعات التي تقدم لإنشاء مؤسسات أهلية والتصديق بها .

وفي الفترة ما بين 1990 حتى العام 1996 تم إنشـاء (14) مؤسسـة أهليـة جديدة إضافة إلى ترفيع كليتين إلى جامعتين ونتيجة لذلك تطورت أعداد الطلاب بـالتعليم العالي الأهلـي من 2686 عام 90 / 91 إلى 23476 في العـام 94 / 95 كما يوضح الجدول أدناه.

جدول رقم (3) تصور أعداد الطلاب بالتعليم العالي الأهلي

العام	عدد الطلاب
91 – 90	2686
92 –91	5342
93 –92	9808
94 –93	13520
95 –94	23476

إن التوسع الذي حدث في مؤسسات التعليم العام الأهلي في الفترة الماضية ورغم إيجابيته قد أفرز بعض السلبيات التي عبر عنها العديد من المهتمين بقضايا التعليم العالي وكان ذلك مدعاة للتدارس والتصويب فتم تكوين لجنة لدراسة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية بمؤسسات التعليم العالي الأهلي بغرض الوقوف على حال تلك المؤسسات ووضع مؤشرات عامة تعين على تقويم ورسم السياسات واتخاذ التدابير العاجلة ، استغرق عمل اللجنة التي كونت من بعض أساتذة الجامعات أكثر من ثلاثة أشهر تدارست خلالها الوثائق والدراسات الخاصة بالتعليم العالي وقامت بزيارات عمل ميدانية شملت كل مؤسسات التعليم العالي الأهلي بغرض التفاكر والتشاور مع أصحاب الشأن في تلك المؤسسات والحصول على المعلومات من مصادرها الأولية والوقوف على طبيعة مشكلات التعليم العالي الأهلي .

وفي ضوء ذلك بينت اللجنة في تقريرها أوجه القصور في كافة المجالات التي بدت فيها سواء كان ذلك في مناحي الفلسفة والأهداف أو الملكية أو في الإطار الهيكلي والمؤسسي كذلك في مجالات التمويل والكوادر المؤهلة والبنيات التحتية وشئون الطلاب وقومت أيضاً إدارة التعليم الأهلي والأجنبي ودعت لضرورة إن تسارع الوزارة بدعمها وبدعوة نفر من المختصين للنظر في قانون تنظيم التعليم العالي في لائحة لجنة التعليم العالي الأهلي والأجنبي وفي أمر التأسيس الموحد أن مقاصد التعليم العالي الأهلي خاصة فيما يتعلق بالاهتمام والتركيز على التوسع في مجالات التعليم الوسيط وإعداد الكوادر التقنية والتطبيقية المرغوبة في سوق العمل بغرض سد الثغرات في التعليم الحكومي إلا أن الملاحظ أن هذه المؤسسات قد حادت عن الهدف وتوسعت في التعليم الأكاديمي في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في مستوى البكالوريوس إذ بلغ مجموع برامج البكالوريوس ثلاثة وثلاثين برنامجاً للدبلوم ، ويغلب على برامج دبلوم الدراسة النظرية كما يفوق عدد طلاب الدبلوم بالضعف حيث بلغ الأول (76 %) من مجموع الطلاب الدارسين بمؤسسات التعليم الأهلي كما أن عدد طلاب الدراسات النظرية في مستوى الدبلوم والبكالوريوس يفوق عددهم في الدراسات التطبيقية على المستويين ، إذ

تبلغ نسبة طلاب البرامج التطبيقية 16 % فقط وطلاب الدراسات النظرية بلغت 84 % ومن السياسة المقترحة :

1- إلزام مؤسسات التعليم العالي الأهلي على اختيار البرامج حسب أسبقيتها في سوق العمل واستجابتها لاحتياجات التنمية والتحديث .

2- إعادة النظر في قانون تنظيم التعليم العالي لسنة 1990 (تعديل 1995) لسد الثغرات بما يمكن من تحديد طبيعة وملكية مؤسسات التعليم الأهلي وكيفية حسم الإشكالات عند التداخل مع القوانين الأخرى المنظمة للاستثمار والشركات والجمعيات الخيرية والنشاط التجاري والصناعي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يتطلب الأمر إصدار قانون جديد خاص بالتعليم العالي الأهلي .

3- تهيئة الظروف المادية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ووضع شروط خدمة مجزية تحقق لهم الاستقرار والاستمرار .

4- تفادياً للتجاوز الذي قد يحدث في نظام القبول غير المباشر في مؤسسات التعليم الأهلي نرى أن تدخل كل مؤسسات التعليم العالي الأهلي في استثمار القبول الموحد وذلك لإتاحة الفرص للطلاب المؤهلين وأن يفتح الباب لقبول إضافي خاص بمؤسسات التعليم العالي الأهلي يتنافس فيه الطلبة الذين لم يجدوا الفرص في مؤسسات التعليم العالي الحكومي .

5- إن جنوح مؤسسات التعليم العالي الأهلي نحو زيادة أعداد الطلاب لزيادة الموارد المالية قد يترتب علية الانحراف عن تحقيق الأهداف الحقيقية للتعليم العالي ، فالمصادر المالية بهيكلها الحالي لن تفي مستقبلاً بالحاجات المتصاعدة للمؤسسات في التطوير والاستمرار مما يستدعى أن تقوم مجالس الأمناء بتفعيل دورها الأساسي في استنباط بدائل مختلفة لاستقطاب الدعم المالي والعيني وبالدخول في مجالات الاستثمار واستغلال ما يتيحه العمل الوقفي من إمكانات والحصول على التمويل المصرفي بصيغة المختلفة لتمويل مشاريعها التقنية المتطورة ذات التكاليف المرتفعة ، كما ينبغي أن تتجه هذه المؤسسات إلى استقطاب العون الخارجي عن طريق تنمية وتوثيق العلاقات مع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي .

6- تلاحظ قيام إدارة التعليم العالي الأهلي والأجنبي بمتابعة الأعباء والمسئوليات المتعاظمة الناجمة عن التوسع في مؤسسات التعليم العالي الأهلي والأجنبي إلا أن الإمكانيات الراهنة لا تتناسب مع حجم المسئولية والإشراف التي ينبغي أن تقوم به ، ولذلك تم ترفيع إدارة التعليم العالي الأهلي والأجنبي إلى إدارة عامة، وذلك بمقابلة الاضطلاع بمهام إضافية تتلخص في الآتي :

أ – خلق آليات فاعلة لمتابعة تنفيذ أوامر التأسيس واللوائح والقرارات التي تصدر من التعليم العالي الأهلي في الجوانب المالية والإدارية والأكاديمية.

ب– متابعة التوسع المضطرد في مؤسسات التعليم العالي الأهلي بجميع أنواعه .

ج– متابعة أعمال الترقيات المقترح تكوينها لأساتذة مؤسسات التعليم الأهلي.

د – القيام بدراسات ومسوح دورية تساعد في تحديد أسبقيات البرامج الدراسية المطلوبة .

هـ معاونة الكليات الأهلية في الحصول على حاجاتها من الكتب المنهجية والمراجع والمشاركة الفعالة في مراحل القبول لمؤسسات التعليم العالي الأهلي .

سياسات القبول لمؤسسات التعليم العالي :

لقد فجرت الأهداف والبرامج التي وضعتها الإستراتيجية القومية الشاملة ثورة التعليم العالي ، ثورة شاملة انبثقت عن الإستراتيجية وانبثقت عنها سياسة القبول لمؤسسات التعليم العالي ، وهي كما تنص الإستراتيجية كما يلي :

أ – التأكيد على قومية القبول لمؤسسات التعليم العالي السوداني وقومية تخصص المنح المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة وذلك لضمان إتاحة الفرص العادلة لجميع الطلاب للتنافس على أساس المقدرة الأكاديمية .

ب– تخصيص 20 % من المقاعد بالجامعات الإقليمية كل عام لقبول طلاب الإقليم المعني وتخصيص مقاعد لطلاب الأقاليم الأقل نمواً في التخصصات النادرة التي لا توجد في الجامعات الإقليمية حالياً وتشمل هذه التخصصات الطب ، طب الأسنان ، والصيدلة ، والهندسة ، والدراسات الثقافية .

ج– تكون الشهادة السودانية هي أساس القبول في مؤسسات التعليم العالي ويقاس عليها ما يرد إلى مكتب القبول الموحد من شهادات ويكون القبول على أساس النسبة المئوية بدلاً من نظام المجموع التنافسي .

د – مضاعفة الاستيعاب بنسبة 100% في كل مؤسسات التعليم العالي وقد ضوعف العدد للعام 1991/90م إلى 11 ألف وللعام 91/ 1992م إلى 20 ألف طالب .

هـ تلتزم مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ قرار الانتساب في مؤسسات التعليم العالي بهدف زيادة الاستيعاب ، وبسط فرص التعليم المستمر .

التدابير لتنفيذ سياسة القبول :

إن تنفيذ أي استراتيجية أو خطة عشرية يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة والكافية للتنفيذ والمتابعة والتقويم ، ولمراجعتها وتعديلها متى دعت ضرورة لـذلك ومـن أهـم التدابير التي ينبغي اتخاذها وضع القوانين واللوائح والنظم ، وتشكل اللجان التي تتأسس بموجب تلك القوانين وتحديد صلاحيتها واختصاصها ومن التدابير اللازمة تكوين الجهاز التنفيذي الذي يضطلع بالعمل ، واختيار العاملين وتدريبهم إلى غير ذلك من المتطلبـات وغنى عن القول إن كثيراً من هذه المتطلبات كما بينت الصـفحات الأولـى مـن هـذه الدراسة قد توافرت باختلاف في درجة الكفاية ، منذ زمن طويل وأنهـا تصـلح لتنفيـذ سياسة القبول كما حددتها الإستراتيجية إذا ما أجريت عليها بعض التعديلات ولقيت قدراً من الدعم لمواكبة المستجدات وقبل أن نبدأ الحديث عن هذه التدابير بالتفصيل ينبغـي أن نقتبس فقرة من الإستراتيجية القومية الشاملة فقرة عن ضرورة التنسـيق مـع أطـراف أخرى عند الشروع في تنفيذ إستراتيجية التعليم العالي وهي الفقرة التي تقـول " يتـولى المجلس القومي للتعليم العالي التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتنفيـذ الإسـتراتيجية ويتعين كذلك التنسيق الوثيق مع وزارة التربية والتعلـيم الاتحاديـة ووزارات التعلـيم بالولايات ومراكز البحوث والمنظمات الإقليمية والدولية لائحة لجنة قبول التعليم العالي ، تخص اللجنة من حيث تشكيلها ، واختصاصها واجتماعاتها والإدارة التي تنشـأ لهـا ، ويكفي هنا الإشارة إلى أن اللجنة تتكون من وزير التعليم العالي رئيسـاً وأمـين عـام المجلس ، وجميع مديري الجامعات الحكومية والأهلية والأجنبية ، ووكيل وزارة التربية، ومدير الامتحانات بوزارة التربية ، وأمين عام الصندوق القومي لدعم الطلاب ، ومـدير عام إدارة القبول (عضواً ومقرراً) وآخرين .

أما اختصاصاتها فقد شملت كل كبيرة وصغيرة عن القبول إلا أن جميع قراراتها في هذه الشئون تقدم كتوصيات واقتراحات للمجلس القومي للتعليم العالي للموافقة عليهـا وإقرارها قبل وضعها موضع التنفيذ وإما اختصاصات الإدارة العامة للقبول فشملت كـل ما يتعلق بتنفيذ قرارات اللجنة ويرأس الإدارة مدير عام يعينه رئيس المجلس وهو – أي مدير عام القبول – عضو بحكم منصبه في المجلس القومي للتعليم العالي ، وعضو فـي مجلس امتحانات السودان وهو بهاتين الصفتين يتحقق له في الواقع وضع متميز يكـاد يجعله أهم حلقة من حلقات الوصل الهامة بين وزارة التربية والمجلس القـومي للتعلـيم العالي .

وأما اللائحة الثانية ، لائحة القبول لمؤسسات التعليم العالي ، فتخص ما يتعلـق بالقبول وهي تشمل أسس وضوابط الترشيح والقبول ، وشروط القبول وقبـول الفئـات الخاصة (أبناء الولايات الأقل نمواً) –أبناء المناطق الريفية – المعاقون – أبناء وبنات الشهداء –كما تشمل أيضاً القبول على النفقة الخاصة ، وقبول الطلاب غير السودانيين .

تصدر لجنة قبول التعليم العالي سنوياً سلسلة الدليل الموجهة للطـــلاب ، محـــط الرحال الذين تبذل من أجلهم كل الجهود وتكون هذه السلسلة من :

1- دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي .

2- دليل المنافسة للقبول .

3- دليل القبول على النفقة الخاصة .

وقد أثبتت هذه السلسلة جدواها وفعاليتها وقد قلت الأخطاء التي كان يقـــع فيهـــا المتقدمون عند ملء الاستمارة ، بل صاروا يختـــارون التخصصـــات التـــي يرغبونهـــا والجامعات التي يودون الدراسة فيها بمزيد من الثقة والطمأنينة يتطلب النظر فـــي تنفيـــذ سياسة القبول.